الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي المهنـدس/ محمد العامور

وزير الاقتصاد الوطني بـدولة فلسطين

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصــادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

معالي الأخ الدكتور أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية،

عطوفة الأخ يوسف الحمود، وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني،

أصحاب المعالي والعطوفة،

سعادة السفراء، الأمناء العامون المساعدون،

الحضور الكريم، مع حفظ الألقاب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية، أهنئ عطوفة الأخ يوسف الحمود على تولي مملكة البحرين الشقيقة رئاسة هذه الدورة، كما أتقدم بالشكر للشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة على جهودها المخلصة خلال الدورة السابقة، وأعرب عن امتناني للأمانة العامة والدول الأعضاء وكافة العاملين على تحضيراتهم وجهودهم لإنجاح هذا الاجتماع.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

ننقل لكم تحيات القيادة والحكومة الفلسطينية، وتحيات الشعب الفلسطيني الصابر والصامد على أرضه، المتمسك بحقوقه وعروبته وثوابته، في كل أماكن تواجده – في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وفي القدس المحتلة، وفي الشتات – بالرغم من كل ويلات الحروب وأوجه القهر والظلم التي عانى منها على مدى أكثر من 76 عاماً.

لقد مرت على شعبنا شهور من العذاب والمعاناة، لا سيما في قطاع غزة الذي تعرض لحرب عدوانية شرسة خلفت دماراً هائلاً امتد إلى كافة جوانب الحياة، حيث استشهد ما يزيد عن 50 الف شهيداً، وجرح ما يزيد عن 120 ألف جريح، هذا اضافة الى فقدان ما يقارب من 10 الاف لا يزالون تحت الانقاض، ومعظمهم من الاطفال والنساء وكبار السن، و تشير الإحصائيات الأولية إلى أن الاحتلال دمر بالكامل أكثر من (213) مقراً حكومياً، واستهدف المؤسسات التعليمية بشكل منهجي، فدمر بشكل كلي (135) مدرسة وجامعة، و(353) بشكل جزئي، مما أدى إلى حرمان أكثر من (785,000) طالب وطالبة من حقهم في التعليم. كما أدى العدوان إلى استشهاد (12,780) طالباً وطالبة، بالإضافة إلى (756) معلماً وموظفاً تربوياً.

وفي القطاع الصحي، تعرض (34) مستشفى و(80) مركزاً صحياً للتدمير، وتم استهداف (136) سيارة إسعاف، إضافة إلى استشهاد واعتقال عشرات الأطباء والممرضين والمسعفين والعاملين في القطاع الصحي، مما عمق الأزمة الإنسانية والصحية بشكل خطير.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد بلغ شكل الدمار في القطاع الصناعي نحو 60–70%، حيث دُمّر أكثر من (300) مصنع بالكامل وتضرر حوالي (700) مصنع جزئياً، بخسائر تقدَّر بأكثر من (500) مليون دولار. كما تعرض القطاع التجاري لضربة قاسية، حيث تم تدمير الالاف من المحلات التجارية بشكل كامل وجزئي، مما أدى إلى خسائر مالية تقدر بـ (300) مليون دولار.

كما تعرض القطاع الزراعي لخسائر كارثية، حيث تم تدمير أكثر من (17,000) دونم من الأراضي الزراعية، وأُتلف أكثر من (2,000) بيت بلاستيكي، إضافة إلى نفوق أكثر من (50,000) رأس ماشية، مما أدى إلى خسائر تصل إلى أكثر من (200) مليون دولار.

وقد امتد العدوان إلى الضفة الغربية، حيث قام ومازال جيش الاحتلال باجتياح مدن وقرى ومخيمات الضفة، خاصة في شمالها، ويقوم بقتل واعتقال العشرات من أبناء شعبنا، فضلا عن تجريف للشوارع وتخريب ممنهج في البنية التحتية، كما تعمل سلطات الاحتلال على تقطيع التواصل ما بين المدن والتجمعات الفلسطينية في مختلف المحافظات، من خلال الحواجز العسكرية، واغلاق الطرق ووضع البوابات الحديدية، لتصل الى ما يزيد 900 حاجز عسكري.

وعلى الصعيد الاقتصادي، حدث تدهور شامل في مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة عدوان الاحتلال على قطاع غزة، وكذلك الضفة الغربية، حيث انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 28% خلال العام 2024، مقارنة مع انكماش بنسبة 5.4% خلال العام 2023، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة لتصل الى 51% على مستوى الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبنسبة تجاوزت 80% في قطاع غزة المدمر، كما وصلت معدلات الفقر في قطاع غزة خلال الحرب إلى 100%، حيث عانى مئات الالاف من الغزيين من الجوع والحرمان من متطلبات الحياة الاساسية، كما أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في قطاع غزة بأكثر من 227% خلال عام 2024، ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار المستهلك في الضفة الغربية بحوالي 3%. والذي أدى بدوره الى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك الفلسطيني خلال عام 2024 بنسبة 33%، بواقع 70% في قطاع غزة و3% في الضفة الغربية. وتبعاً لمؤشرات التنمية، أحدثت هذه الحرب والعدوان على الشعب الفلسطيني انتكاسات كبيرة في التنمية البشرية في فلسطين، مما يؤخّر التنمية بمقدار 24 عاماً، بينما يُتوقع أن ينخفض مؤشر التنمية البشرية لقطاع غزة إلى المستوى المقدّر لعام 1955، مما يمحو أكثر من 69 عاماً من التقدم التنموي.

أما على صعيد الماليّة العامة، فقد تعّمقت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة والحكومة الفلسطينية، خاصة مع قرصنة إسرائيل لإيرادات المقاصّة واحتجازها حوالي 60% من قيمة إيرادات المقاصّة الشهرية، علماً ان إيرادات المقاصّة تشكّل العمود الفقري للإيرادات العامة الفلسطينية، وتصل نسبتها الى حوالي (68%) من الإيرادات العامة، وقد بلغ حجم الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل منذ العام 2019 حوالي ما يزيد (2.5) مليار دولار، في حين يبلغ حجم ديون والتزامات السلطة الفلسطينية تجاه البنوك والموردين والموظفين والصناديق المختلفة حوالي (12) مليار دولار.

لكن، وعلى الرغم من كل هذا الدمار الهائل، فإننا نؤكد أن غزة لن تنكسر وفلسطين لن ترفع الراية البيضاء، وشعبنا لن يُهزم، وهو قادر على النهوض مجدداً. ومن أجل ذلك، ولتعزيز صمود شعبنا فوق أرضه وضعت الحكومة الفلسطينية خطة شاملة للإنعاش والتعافي وإعادة الإعمار، تشمل قطاعات حيوية أساسية مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والإسكان، والبنية التحتية، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حوافز استثمارية من شأنها إعادة تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

نحن بحاجة إلى جهود مشتركة.. وعلى رأسها جهود الأشقاء العرب بحاجة إلى كل يد تبني، وكل قلب ينبض بالأمل، وكل عقل يساهم في صناعة المستقبل. غزة ليست مجرد بقعة جغرافية، بل هي روح شعب بأكمله، لا تعرف إرادته الاستسلام. ونود التأكيد على أن وقف إطلاق النار الدائم وإنهاء الحرب ضرورة إنسانية، ليس فقط لوقف نزيف الدم الفلسطيني، وإنما أيضاً كمتطلب أساسي لتحقيق الاستقرار والأمان في فلسطين والمنطقة، وبدء عملية إعادة الإعمار. ونحن نتطلع إلى جهود عربية وإقليمية ودولية جادة لتحقيق ذلك.

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

نؤكد على أنَّ دولة فلسطين وحدة جغرافية لا تقبل التجزئة، برئتيها غزة والضفة الغربية وعاصمتها القدس الشريف. وأي حل سياسي، مرحلياً كان أم دائماً، يجب أن يستند إلى مبدأ وحدة الأرض والشعب، وهو ما يتطلب إنهاء الانقسام الداخلي بأسرع وقت ممكن واستعادة الوحدة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. وأي حديث عن تهجير أبناء شعبنا في غزة (أو الضفة الغربية) مجرد أوهام ليس لها مكان في واقع صمود الشعب وثباته على الأرض، بدعم من الموقف العربي الراسخ الرافض لأي مساس بالقضية الفلسطينية.

وهنا أود أن أثمّن عالياً دور جمهورية مصر العربية الشقيقة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ودور المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، على موقفهما الثابت والراسخ والمتمثل في رفض كل أشكال التهجير، كما نثمن عالياً دور المملكة العربية السعودية الشقيقة على موقفها العروبي والأصيل الداعم للشعب الفلسطيني ولحقه في إقامة دولته المستقلة، كما ونشكر كافة الأشقاء العرب على كل ما قدموه لنصرة أهلنا في فلسطين، ولدعم الحق الفلسطيني.

لقد أقرت الحكومة الفلسطينية خطة طموحة للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار، وبعد الموافقة عليها من قبل السيد الرئيس محمود عباس، تركز على تلبية الاحتياجات العاجلة، وإعادة بناء المرافق الأساسية، وتعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي. وتبذل الحكومة الفلسطينية كل طاقاتها، وبالتنسيق مع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة، لمواجهة الأزمة الإنسانية في غزة، ونتطلع إلى تنظيم مؤتمر دولي مخصص لدعم هذه الجهود، مؤكدين على الدور المحوري لجامعة الدول العربية في تعزيز ودعم صمود شعبنا الفلسطيني.

وتتركز خطة الاغاثة والانعاش للحكومة الفلسطينية، على ضمان دخول السلع الى قطاع غزة، مما يساهم في توفير الغذاء والدواء ومتطلبات الحياة الأساسية لأهلنا في القطاع، إضافة للعمل على تأهيل مؤسسات القطاع الصحي من أجل إعادة تشغيلها للتخفيف من الوضع الصحي المأساوي الناتج عن الأعداد الكبيرة من الجرحى، كما تشمل هذه الخطة العودة التدريجية للعملية التعليمية، في ظل انقطاع عشرات الآلاف من الطلبة عن التعليم لمدة تزيد عن 15 شهراً، كما تركز الخطة على إعادة تأهيل المباني والمنشآت والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

في هذا السياق تم تشكيل غرفة طوارئ من مختلف المؤسسات الحكومية لتتابع الجهود الإغاثية لقطاع غزة، وهذه الغرفة في حالة انعقاد دائم، حيث تتابع ضبط وتنسيق المساعدات وضمان وصولها لمستحقيها، والعمل على تأمين مراكز إيواء من الخيام والبيوت المتنقلة، إضافة لإعادة تأهيل القطاع الزراعي، والمنشآت الاقتصادية المرتبطة بتوفير الغذاء والدواء.

إننا نراهن على الدور العربي في تقديم الدعم المالي والتقني، وتسهيل التجارة والاستثمارات، والمشاركة في مشاريع التنمية المستدامة. وأولوياتنا واضحة: تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، أبرزها توفير المأوى للنازحين، وتقديم الرعاية الصحية، وضمان الأمن الغذائي لشعبنا الصامد، وإعادة بناء البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، إلى إصلاح الطرق والجسور، وإعادة تأهيل المدارس والجامعات.. وتلك النقاط تشكّل ضرورة قصوى في المراحل الأولى.

كذلك، فإن دعم سبل العيش، لا سيما عبر إعادة تأهيل القطاع الصحي والتعليمي، وضخ الاستثمارات اللازمة، ودعم القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، كلها أمور أساسية وملحّة لإعادة العجلة الاقتصادية إلى الدوران؛ فالقطاع الخاص الفلسطيني يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات العاملة، واستعادة نشاطها هو السبيل لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والعطوفة، السيدات والسادة،

إن العالم يسير بخطى متسارعة نحو الرقمنة والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، وهذه التطورات تمثل فرصاً كبيرة لفلسطين والعالم العربي. لذا فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون التكنولوجي والتجاري بين الدول العربية، والاستفادة من هذه التحولات في بناء اقتصاد قوي ومستدام. ومن أجل ذلك أعدت الحكومة الفلسطينية بنية قانونية وتشريعية حديثة توفر خلق مناخ استثماري جاذب، وتعزز التنمية الاقتصادية، وتواكب التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من قضايا العصر.

كما نؤكد على ضرورة تفعيل شبكة الأمان العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني، لا سيما في القدس وغزة والضفة الغربية، والتي سبق لجامعة الدول العربية إقرارها لمواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف السلطة الوطنية وإعاقة عملها، وتقويض التنمية والاستقرار.

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

لقد أثبت شعبنا الفلسطيني، على مر السنين، أنه قادر على الصمود والتحدي أمام أعتى الظروف وأقسى المحن. رغم التهجير والتشريد، ظلت إرادتنا صلبة، لا تنكسر أمام المحتل الغاشم، بل تزداد عزيمة وإصراراً على نيل الحرية والكرامة. إن نضالنا ليس مجرد معركة من أجل البقاء، بل هو رمز للأمل في التحرر، ورسالة إلى العالم بأن الحق الفلسطيني لا يمكن طمسه وشعبنا ليس حمولة زائدة وليس قابلاً للتهجير وفلسطين ليست قابلة للبيع أو الاستبدال ومن لا يعرف أو لا يريد أن يعرف فليبحث عن تاريخ وجينات هذا الشعب.

نعلـم أن الطريـق أمامنـا ملـيء بالتحـديات، لكنـه لـيس مسـتحيلاً. بإيماننـا بحقنـا، وبـدعمكم لنـا، ووقـوفكم إلـى جانبنـا، وبتعزيـز التضـامن العربـي، يمكننـا تحويـل المحنـة إلـى فرصـة. إننـا فـي الحكومـة الفلسـطينية، وبفضـل دعمكـم ومسـاندتكم نتعهـد لشـعبنا الصـامد بإعـادة الإعمـار، وإعـادة البسـمة إلـى وجـوه أبنـاء غـزة العظماء، والعمل من أجل مستقبل مزدهر لأجيالنا القادمة.

المجد للشهداء، الشفاء للجرحى، والحرية لأسرانا الأبطال .عشتم وعاشت فلسطين..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.